

## الدور الإقليمي لمصر (سيناريوهات ما بعد الثورة)

محمد هادي النجداوي

طالب باحث جامعة محمد الخامس السويسي

كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية - سلا

[hadi\\_star@hotmail.com](mailto:hadi_star@hotmail.com)

### المقدمة:

تمثل قضية دور الدولة في ظل العلاقة الجدلية مع البيئة المحيطة بها إقليما ودوليا محورا لاهتمام كثير من الباحثين، وتزايد حدة هذا الاهتمام مع بروز تفاعلات وتطورات في هذه البيئة تنعكس بالضرورة على طبيعة هذا الدور وحدوده في ضوء التحديات الجديدة. كما يمثل دور الدولة اشكالية كبيرة عندما يكون لها ثقلا تعتمد عليه قوى دولية معينة في إدارة علاقتها الإقليمية أو عندما يكون لها وزنا مستمد من قدراتها القومية يمثل لها أهمية في أداء وظيفة معينة أو دور قيادي مؤثرا على المستوى الخارجي. وتأتي صياغة الدور الإقليمي للدولة وبلورة أهدافها من ورائه وتحديد إطار حركته وبدائله في إطار يشمل الأهداف التي تصبو الدولة إلى تحقيقها، وكذلك امتدادات تلك الأهداف وانعكاساتها في العلاقات الخارجية. كما أن الاختيار من بين البدائل المتاحة، وتحديد درجات الانغماس فيها أو مستويات الانسلاخ عنها، إنما يعتمد بداية على التفاعل بين رؤية الدولة لدورها من جانب، وإدراكها من جانب آخر لبيئتها إقليميا ودوليا وما تتيحه في كل مستوى منهما من فرص وأفاق أو ما تفرضه في الوقت ذاته من قيود وتحديات في مواجهة هذا الدور<sup>1</sup>.

ولعل ما يميز سياسات الدول العربية هو اشتراكها بمعطيات تجعل منها سياسات متشابهة تبعا للإشكاليات والعوامل المؤثرة التي تعاني منها هذه الدول كافة وذلك بالرجوع لارتباطها بشبكة من التفاعلات والعلاقات تجعل من سياسات كل دولة تنعكس على سياسات الدول العربية الأخرى (الامتداد الجغرافي العربي)، فالعلاقة عكسية بينها، حيث أن حدوث أية أزمة أو تفاعل سياسي لدولة عربية يكون له انعكاسه على باقي دول الجسد العربي وبالتالي على نمط سلوكها السياسي. والمتتبع لسياسات الدول العربية في الوقت الراهن يجد بأن هنالك سيرورة تاريخية مرت بها هذه السياسات وهي سيرورة تأرجحت فيها أدوار الدول العربية بين كونها موضوعا للتعاملات الدولية حيث تتحكم إرادات الدول الكبرى بما يجعلها غير قادرة على قول كلمتها بخصوص مصيرها من جهة، و من جهة أخرى نجدها طرفا في التعاملات الدولية تلمي إراداتها وتتحكم مبدئيا بمصيرها عبر ممارستها دورا بارزا في إطار تحركها تجاه محيطها الإقليمي<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق نجد دائما أن مصر تشكل محورا للنظام الإقليمي العربي بحكم ثقلها الديمغرافي ومخزونها الحضاري والتاريخي وموقعها الجغرافي، واعتبارها مركزا ثقافيا وسياسيا للعالم العربي خاصة بعد الإطاحة بعرش الملك فاروق عام 1952، وتأسيس جمهورية مصر

1 . د. منير محمود بدوي، الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولا، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ورقة مقدمة إلى ندوة الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة 24-25 يونيو 2003، السنة 2003، ص: 11.

2 . د. أمين مشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر، السنة 2002، الطبعة الأولى، ص: 15 إلى 6.

العربية سنة 1953 إبان حكم جمال عبد الناصر والإيديولوجية التي انطلق منها سنة 1954 والمرتكزة على القومية العربية كمشروع يهدف إلى تحقيق الوحدة والتنمية والنهضة العربية. هذا الأمر أهل مصر آنذاك لتلعب سياسيا دور الدولة النموذج التي يتوجب على القوى المحيطة بها أن تحدد سياساتها تبعا لعلاقتها معها.

إلا أن هذا الدور القيادي لمصر وكنتيجه لعلاقات التأثير والتأثير بين الدولة وتفاعلات النظام الدولي عرف تأرجحا من فترة إلى أخرى بين القوة والفاعلية وبين الضعف. ومع المتغيرات الراهنة التي شهدتها النسق الدولي خاصة في العقود التي تلت العهد الناصري تراجع دور مصر تدريجيا ليتراجع تبعا لذلك نفوذها الإقليمي خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وعقب ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت بالنظام المصري طرأت تغييرات عدة على المستوى الداخلي خاصة فيما يتعلق بالتوجهات الاجتماعية والسياسية التي فرضت على قيادات ما بعد الثورة إعادة التقييم والنظر بالتوجهات والسلوكيات الخارجية التي كانت لفترة طويلة محل كثير من الانتقادات على نحو يعيد دور مصر تجاه القضايا الإقليمية وخاصة العربية منها.

وسنبحث في طبيعة المحددات الذاتية والموضوعية المتحركة في الدور المصري، وكذا التطرق إلى سيناريوهات التعامل مع دوائر تحرك السياسة الخارجية لمصر. ولعل البحث في هذه العناصر والمتغيرات يستدعي دراسة واقع الداخل المصري وكذا المحيط الإقليمي والدولي على اعتبارها جملة من العوامل المؤثرة في فعالية هذا الدور. وقبل ذلك لابد لنا من الحديث عن الخبرة التاريخية لهذا الأخير ومراحلها، وأيضا الرؤى الإدراكية للقيادات المتعاقبة لطبيعة هذا الدور ومكانة مصر داخل هذا المحيط. بما يسمح لنا بإمكانية استشراف المستقبل في ظل رؤية صناع القرار الجدد لمكانة ودور مصر الإقليمي.

وفي هذا الصدد يمكن أن نطرح عدة تساؤلات حول إمكانية عودة بروز دور مصر القيادي في ظل صناع القرار الجدد ورؤيتهم للتحويلات والتفاعلات المتزايدة في امتدادها الإقليمي، وسلوكاتهم الخارجية في ظل ظهور أقطاب جديدة قوية قادرة على لعب دور القائد في المنطقة. وكذلك حول إمكانية عودة مصر ما بعد الثورة لتبني المشروع القومي العربي كأداة لتعزيز دورها عربيا وإقليميا. وهل تشكل هذه العودة الركيزة الأساس لبروز الدور المصري، أم هي لا تتعدى كونها عاملا مؤثرا من جملة عوامل أخرى عديدة قادرة على النهوض بمصر كفاعل إقليمي؟ وما هي طبيعة الرؤى الخارجية لإمكانية عودة هذا الدور وحدود ممارسته؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات وتصور دور مصر الإقليمي في المرحلة القادمة آثرنا تناول الموضوع انطلاقا من المحاور البحثية التالية :

#### مدخل مفاهيمي.

**المحور الأول :** الرؤى الإدراكية لصناع القرار في مصر لدور الدولة الخارجي.

**المحور الثاني :** الخبرة التاريخية للدور الخارجي المصري.

**المحور الثالث :** محددات الدور الخارجي المصري.

**المحور الرابع :** نمط العلاقة المصرية مع أقطاب المحيط الخارجي.

**1. الدور**

تنبع الأدوار من توجهات الدولة الخارجية وتعمل على توجيه سلوك الدولة وتعكس أهدافها العامة والخاصة. كما تعكس الأدوار استعدادات ومخاوف ومواقف الدولة تجاه العالم الخارجي، بصفتها الإطار الذي من خلاله تتحدد الأفعال والسلوكيات. ويعرف الدور بكونه: " سعي الدولة لممارسة وظيفة معينة تراها لنفسها في ضوء ما يحدده لها صانعوا قراراتها، وذلك نتاجا للتفاعل مع البيئة الإقليمية أو البيئة الدولية مع الإدراك الكامل للعلاقات التبادلية بين الدولة وبيئتها الخارجية"<sup>3</sup>. ويعرف (هولستي k.j.holsti) الدور بأنه : "تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولته، والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع"<sup>4</sup>. كما يعرف الدور في سياق السياسة الخارجية للدولة، بأنه أحد مكونات هذه السياسة وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية". كذلك يقصد بالدور مفهوم صانعي السياسة لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية". وعلى ذلك، فلا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به، بل وبصياغة واعية له<sup>5</sup>.

**2. خصائص الدور .**

كأحد مكونات السياسة الخارجية للدولة فإن للدور أربعة خصائص أساسية هي:

- 1- أنه يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة. أي أن مجرد تقديم تصور له لا يعني بالضرورة تحقيقه، فأداء أو تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك وبصفة عامة يمكن القول أن تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته كثيرا ما يتواءم مع نوعية سياسته الخارجية.
- 2- إنه يتعدى كونه مرتبطا فقط بتصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته ليشمل أيضا تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه أيضا، بمعنى أن دور الدولة لا بد أن يأخذ في اعتباره تصوره لأدوار الدولة أو الدول المعادية في النسق الدولي وأسلوب التعامل معها. فجمال عبد الناصر مثلا كان يتصور الدور الخارجي لمصر بأنه دور الموحد للأمة. والدور الخارجي لإسرائيل هو دور العميل الاستعماري والمخرب الإقليمي<sup>6</sup>.
- 3- يمكن للدولة الواحدة أن تقوم بأدوار متعددة كدور مصر الاستقلالي خلال الستينيات، ودورها في نفس الوقت في تحقيق التكامل العربي.

3 . د. جمال علي زهران، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، القاهرة، المحروسة للنشر، السنة 2005، الطبعة الأولى، ص:20.

4 . د. مازن غرايبة، الدور في السياسة الخارجية، عمان، الأردن، كلية العلوم التطبيقية، ورقة مقدمة لندوة الساسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات 28-29-4، 1998، السنة 1998، ص:3.

5 . د. منير محمود بدوي، الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولا، مرجع سابق ذكره، ص:4.

6 . المرجع السابق.

4- من الممكن أن يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة ( إقليمية و دولية )، ومن هذا القبيل دور صانع السلام لمصر على المستوى العالمي، والدور الدفاعي لمصر على مستوى المنطقة العربية<sup>7</sup>.

### 3. أهداف الدور.

تحدد أهداف الدور الخارجي للدولة وفق ما يلي:

أ- قد يهدف إلى تغير الأوضاع الراهنة بشكل جذري ومن ثم يضمن دورا تدخليا نشيطا في الشؤون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) وتصورها لمسؤوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وإمدادها بأشكال المعونة المتنوعة .

ب- قد يستهدف (تقديم نموذج) كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى.

ج- ممكن أن يسعى إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية .

د- قد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي.

هـ- قد يتخذ الدور أهدافا إيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف إيديولوجية أخرى منافسة أو معادية<sup>8</sup>.

### 4. أبعاد الدور الخارجي.

يشتمل الدور على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

- 1- طبيعة تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي.
- 2- طبيعة تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية لسياسته الخارجية.
- 3- مدى ما يتوقعه صانع السياسة الخارجية لحجم التغير الموقع في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق<sup>9</sup>.

### ثانيا : النظام الإقليمي :

يعتبر مفهوم النظام الإقليمي من المفاهيم التحليلية التي برزت في أدبيات الفكر السياسي المتعلق بعلم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان القصد منه "التمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي ضمن الإطار العام الذي يحكم الظواهر السياسية". ويشير النظام الإقليمي إلى "نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد"<sup>10</sup>. وفيما يتعلق بالنظام

7 . د. جمال علي زهران، ديناميكية السياسة الخارجية والدور لمصري، مرجع سابق ذكره، ص: 17 الى 18.

8 . د. منير محمود بدوي، الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولا، مرجع سابق ذكره، ص: 4 الى 5.

9 . المرجع السابق، ص: 6 الى 7.

10 . د. سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة، السنة 1990، ص: 40.

\* على سبيل المثال: النظام الإقليمي لأمريكا اللاتينية، فبالرغم من الإمتداد الجغرافي لدوله إلا أن هناك إختلاف في اللغة والعقيدة وطبيعة نشوء كل دولة من دوله

...

الإقليمي العربي فإنه بالإضافة إلى كونه نظام التفاعلات الدولية المتحد على أساس جغرافي إلا أنه يتمتع بخصوصية تميزه عن باقي الأنظمة الإقليمية\* داخل النظام الدولي، فاللغة والدين وفكرة القومية العربية هي نقطة التقاء لشعوب هذا النظام<sup>11</sup>.

### المحور الأول : الرؤى الإدراكية لصناع القرار في مصر لدور الدولة الخارجي.

يعد رئيس الدولة في مصر وسائر دول العالم الثالث الصانع الأساسي والحاسم في عملية صنع القرار. وسنحاول هنا تسليط الضوء على الرؤى الإدراكية لصناع القرار المصري التي يبرز من خلالها تصوراتهم للدور الخارجي، وموقع مصر في النسق الدولي وذلك على النحو الآتي:

#### 1- رؤية الرئيس جمال عبد الناصر للدور المصري.

تمحورت رؤية جمال عبد الناصر للدور المصري في فترة الخمسينيات حول الدور الاستقلالي الإيجابي<sup>12</sup>. حيث بلغت نسبة الأقوال الواردة عن دور مصر الدولي باعتباره دور الاستقلال النشط نحو (66%). بينما حاز مفهوم الدور العربي لمصر على مستوى القائد الإقليمي نسبة (11%). والتكامل العربي على نسبة (10%). بالإضافة إلى دور المعاداة للاستعمار بنسبة (6%). وأخيرا التطوير الداخلي بنسبة (5%). وفي فترة الستينيات من القرن الماضي ارتكزت رؤية عبد الناصر حول أن الدور العالمي لمصر هو دور الاستقلال النشط<sup>13</sup>، وعدم الإنحياز، وصنع السلام. بينما دوره تجاه العالم العربي كان دور المحرر، والمدافع عن الأمن العربي والمحقق للتكامل العربي<sup>14</sup>. وفي الفترة الأخيرة التي امتدت إلى بداية السبعينيات من القرن المنصرم اتسمت الرؤية بكونها أقل الفترات نشاطا وحديثا عن الدور المصري، وذلك كأثر ناتج عن هزيمة جيوش العرب ومصر خاصة في حرب 1967، والتي أحدثت تغييرا في عقيدة وإدراك عبد الناصر لدور مصر الدولي والإقليمي<sup>15</sup> ورؤية من خلفه في الحكم لأبعاد هذا الدور.

#### 2- رؤية الرئيس أنور السادات للدور المصري.

لقد تمحور دور مصر في فترة منتصف السبعينات وفق رؤية وتصورات أنور السادات حول دور صانع السلام بشكل رئيس، مع تراجع لأولويات الأدوار الأخرى كدور الزعيم الإقليمي والمدافع عن الأمن العربي. وقد اتسم دور مصر في عهده بالإنحسار والتراجع<sup>16</sup>، خاصة بعد اتفاقية كمب - ديفيد وخروج مصر من الصف العربي في المواجهة مع إسرائيل. كما أن تبني سياسة مصر

11 . د. عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي إحتتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عمان، الأردن، دار الأوائل للنشر والتوزيع، السنة 1999، الطبعة الأولى، ص: 22.

12 . يدخل دور الفاعل النشط ضمن توجهات الدولة المتسمة بالإهتمام الكلي، ويعكس هذا النمط من التوجهات درجة عالية من الإهتمام من قبل صانع القرار لأنه يعتقد أن تفاعله مهم وضروري، وأن جوهر التفاعلات الدولية ونتائجها بشكل مصلحة مباشرة في تحقيق أهدافه الإستراتيجية. أنظر: د. مازن غرايبة، الدور في السياسة الخارجية، مرجع سابق ذكره، ص: 5.

13 . وهو الدور الذي يركز على ضرورة زيادة التفاعل مع وحدات النظام الدولي سواء بالطرق الدبلوماسية النشطة، أو في بعض الأحيان من خلال العمل كوسيط تجاه الصراعات الإقليمية، أنظر مازن غرايبة. المرجع السابق، ص: 6.

14 . ومثلت مصر في هذه المرحلة دور الزعيم الإقليمي والذي يكمن في رؤية الدولة لطبيعة الوظائف والمسؤوليات التي تعتقد أنه يجب عليها ممارستها ولقد سيطرت هذه الرؤية على جمال عبد الناصر تجاه العالم العربي وأفريقيا. المرجع نفسه، ص: 5.

15 . د. محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة، السنة 1983، ص: 241.

16 . د. جمال علي زهران، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري، مرجع سابق ذكره، ص: 37 إلى 38.

أولا والالتفات للأوضاع الداخلية وخاصة الاقتصادية ساهم بشكل كبير بتراجع الدور الخارجي لمصر تجاه القضايا والمتغيرات الإقليمية.

### 3- رؤية الرئيس حسني مبارك للدور المصري.

لقد شهدت هذه الفترة في بداياتها عودة لممارسة مصر لدورها في النظام العربي بعد القطيعة التي كانت على إثر زيارة الرئيس السادات للقدس سنة 1977 وتداعياتها. فقد تمحور دور مصر حول تبني عدم الانحياز ومعاداة العنصرية ودور صانع السلام<sup>17</sup>، ثم عقب ذلك ممارسة مصر لدور الوسيط النشط خاصة في الصراعات الإقليمية بالاقتران مع تفعيل دور الدبلوماسية النشطة للعب هذا الدور وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

مما سبق يتضح لنا أن هنالك تباين في الظروف والأحداث التي انعكست على وظيفة الدور المصري من صانع قرار إلى آخر. كما تبين لنا أن هنالك إدراك لأهمية الدور المصري تجاه محيطها الخارجي، وإن اختلفت الملامح في كل فترة تبعا للتقلبات والتفاعلات داخل النظام الدولي والإقليمي.

وفي مصر ما بعد الثورة فإن دور مصر الخارجي يعتبر جوهر سياستها ولا بد للنظام الجديد أن يدرك أهمية هذا الدور والذي قد تنكشف معالمه مستقبلا لتتطابق الرؤية الجديدة مع الواقع الفعلي في إثبات أهمية دور مصر إقليميا وعربيا بشكل يؤكد معه قوة الجسد المصري من خلال رؤية وإدراك العهد الجديد لهذا الدور والذي يمكن إبرازه من خلال وجود إرادة سياسية حقيقية وإلتفاف شعبي حولها يعطي مصر حافزا لأداء دور فعلي على الساحة الإقليمية مع مواجهة للتحديات الداخلية والضغطات الخارجية التي من شأنها أن تضعف هذا الدور وتحد منه.

### المحور الثاني: الخبرة التاريخية للدور المصري.

يمثل النظام الإقليمي لمصر المجال الحيوي لأمنها القومي<sup>18</sup>، وساحة لممارسة دورها الخارجي. وتشكل محددات هذا الدور عبر مستويين رئيسيين: الأول يعبر عن المستوى الخارجي الذي يشير للدوائر الثلاث المرتبطة بالتحرك المصري خارجيا وهي، دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، دائرة مياه ودول حوض النيل، دائرة التوازن الإستراتيجي في المنطقة. أما المستوى الثاني فإنه يشير إلى درجة الاستقرار السياسي داخليا. وستشكل ثورة 23 يوليو لسنة 1952 مرجعا زمنيا لرصد تطورات وتفاعلات الدور الخارجي لمصر على اعتبار أنها بداية لظهور الدور المصري المعاصر على الساحة الإقليمية والدولية.

لقد برزت مصر كقائد للنظام الإقليمي في خمسينيات القرن المنصرم، وذلك إلى حدود نكسة عام 1967، حيث كانت مصر آنذاك من تبادر إلى إرساء قواعد التحركات الإقليمية. وقد نظر جمال عبد الناصر إلى العالم العربي على أنه مجال طبيعي لنفوذ مصر القيادي وحقل

17. المرجع نفسه، ص: 38.

18. في تقرير لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي التابعة لجامعة الدول العربية والصادرة عقب الاجتماع بطرابلس، بتاريخ 2007/08/06، عرف الأمن القومي على أنه: "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة، في إطار وحدة عربية شاملة آخذا في الاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلا آمنا لأبنائها وما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية". د. مصطفى عثمان إسماعيل، "الأمن القومي العربي"، القاهرة، مكتبة مدبولي، السنة 2009، الطبعة الأولى، ص: 33.

رئيسي لسياسة خارجية نشيطة<sup>19</sup>، فكانت مصر من تحدد جدول الأعمال العربية ممارسة بذلك أدوارا عدة كالدفاع والحماية، والدور التوحيدي والتحريري، والدور التنموي، مستعينة في ذلك بالأيديولوجية القومية العربية كنواة للالتفاف عليها ودعم دورها الخارجي<sup>20</sup>.

فسياسة مصر في ذلك الوقت اعتمدت على كونها سياسة متشعبة الرؤى تتعامل مع الأمن القومي من منظور شامل وواسع. بحيث اعتبرت العالم العربي من المغرب إلى الشواطئ الغربية والشمالية لبحر العرب ومنطقة الخليج منطقة إهتمام أساسي وتفاعل عميق للدولة المصرية. وقد كانت هذه الرؤية تنظر إلى محاولات تكسير النظام العربي أو تقسيمه أو إستبداله على أنها تمس بمصر أولا. هذه الرؤية الواسعة والشاملة مع السلوك الفعلي الخارجي أهلت مصر آنذاك للعب دور القائد إزاء القضايا العربية<sup>21</sup>.

وعقب نكسة 1967 وتدمير الجيوش العربية بقيادة مصر بإعتبارها دولة المواجهة الرئيسية مع إسرائيل، توجهت مصر إلى تبني رؤية أكثر واقعية في فكرها وسلوكها الخارجي بعيدا عن الشعارات والأيديولوجيات التي ترتبت عنها الهزيمة التي كبدها خسائر فادحة على جميع المستويات وخاصة العسكرية والاقتصادية منها. هذا الأمر دفع بدول عربية أخرى إلى التحرك على المستوى الخارجي كمحاولة لأخذ دور القائد للنظام العربي والبروز في النظام الإقليمي، وعلى رأس هذه الدول السعودية التي أهلها العامل الاقتصادي بعد الطفرة التي عرفتها أسعار النفط لأن تلعب دورا مؤثرا إزاء القضايا العربية من خلال المساعدات التي كانت تقدمها آنذاك<sup>22</sup>. إلا أنه وبالرغم من الثقل الاقتصادي للسعودية فإنها لم تستطع أن تواكب الدور القيادي للنظام العربي التي كانت تحتله مصر بالرجوع لاعتمادها على أدوات أخرى في ممارستها لدورها كالثقل التاريخي والثقافي والموقع الجغرافي والتقدم التكنولوجي والتعليمي بالإضافة إلى إرادة المواجهة والأيديولوجيا<sup>23</sup>. بالتالي عجز النظام العربي في تلك الفترة عن سد الفجوة التي تركتها مصر بإفراز دولة قادرة على لعب دور القائد الفاعل رغم المحاولات العديدة لبعض الدول العربية مثل سوريا والعراق والجزائر. فبالرغم مما تتمتع به هذه الدول من إمكانات تؤهلها لدور القائد إلا أنها ظلت عاجزة عن تحقيق الالتفاف العربي حولها كما فعلت الإيديولوجية الناصرية.

وعقب هذه المرحلة شكلت حرب أكتوبر لسنة 1973 بوابة لإحياء الدور المصري كقائد للنظام العربي. إلا أن الرئيس الراحل أنور السادات أولى العامل الاقتصادي والشأن الداخلي أهمية على حساب الدور الخارجي، وذلك وفقا لتصوراته ومدرسته وما كانت تمليه

19 . د. علي الدين هلال، د. بهجت قرني، **السياسة الخارجية للدول العربية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، السنة 2002، الطبعة الثانية، ص: 258.

20 . سعد الدين إبراهيم، **مصر والعرب**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 1984، ص: 5.

21 . مغاوري شلي علي، **الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية**، القاهرة، دار النهضة العربية، السنة 2004، الطبعة الأولى ص: 13.

22 . لقد شكل الاقتصاد الأداة الرئيسة التي اعتمدت عليها السعودية في إبراز دورها الخارجي للمحافظة على مصالحها والتأثير على صناع القرار في النظام الدولي فبعد حرب 1967 وعقد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم تعهدت السعودية بتقديم معونات مالية سنوية حتى تزول آثار الحرب على مصر، كما أنها قررت مع عدة دول عربية بقطع البترول أثناء حرب أكتوبر لسنة 1973. كما برز دور السعودية إزاء القضية الفلسطينية والحرب اليمنية وجزر الإمارات العربية كدور فاعل في سنوات السبعينات والثمانينات وفي فترة التسعينات استخدمت هذه الأداة كأسلوب للعقاب للطرف الفلسطيني والأردني بعد موقفهم من حرب الخليج الثانية وذلك من خلال قطع المعونات الاقتصادية عنها ما دفع الأردن وفلسطين في تلك الفترة للدخول في مفاوضات مدريد للسلام نظرا للضغوط الاقتصادية التي عصفت بها لترجع بعد ذلك المعونات السعودية وبشكل أكبر للتدفق من جديد بعد توقيع اتفاقية أوسلو من قبل الجانب الفلسطيني واتفاقية وادي عربة من الجانب الأردني مع إسرائيل. أنظر في هذا الشأن: د. هيثم الكيلاني، **الإستراتيجية العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948 - 1988**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 1991، الطبعة الأولى، ص: 313 إلى 315. وأيضا: د. أمين مشاقبة، **السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات**، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر، السنة 1999، الطبعة الأولى، ص: 218.

23 . د. منير محمود بدوي، **الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولا**، مرجع سابق ذكره، ص: 10.



آنذاك العوامل الداخلية والتفاعلات الخارجية<sup>24</sup>. لتأتي بعد ذلك مرحلة القطيعة مع النظام المصري كما بينا أنفا إثر زيارة السادات للقدس وإبرامه اتفاقية السلام مع إسرائيل بشكل منفرد.

واستمر الدور المصري على المستوى الخارجي جامدا إلى حدود القمة العربية المنعقدة في عمان سنة 1987 التي أعادت مصر إلى الصف العربي. وعمدت بعد ذلك مصر إلى التحرك خارجيا من أجل استرجاع دورها كفاعل على الساحة الإقليمية من خلال تفعيل دبلوماسيتها وتصعيد أنشطتها الخارجية عبر الدخول في العديد من التحالفات العربية والغربية التي من شأنها أن تدفع بالدور المصري إلى العود. هذه الاختلالات والتحديات في الإيديولوجية والرؤية ساهمت في تحول نمط دور مصر من نمط مباشر ومواجه كقائد للنظام العربي إلى دور الوسيط تجاه القضايا الإقليمية والعربية. كما يمكن لنا القول هنا أن مصر لم تعد قادرة على لعب دورها التاريخي في الوقت الراهن بالفاعلية التي كانت معهودة عنه، خاصة في ظل احتياجاتها الاقتصادية وظهور أقطاب إقليمية تنافسية جديدة قوية كإيران وتركيا، في ظل عدم التوازن الإستراتيجي في ميزان القوى في الشرق الأوسط. وستشكل محددات الدور المصري نقطة اهتمامنا في المحور التالي باعتبارها الأساس الذي ينطلق منه صانع السياسة الخارجية في تحديد دوره وما يصبوا إلى تحقيقه من أهداف على المستوى الإقليمي والدولي.

### المحور الثالث: محددات الدور الخارجي المصري.

إن الوحدة الدولية عندما تخطط لنفسها دورا في النسق الدولي فإنها تخضع لمجموعة من العوامل الضاغطة أو المساعدة في ممارستها لهذا الدور. وتتلور هذه المحددات حول مجموعتين أساسيتين: **العوامل الداخلية** والتي تعرف بأنها "العناصر البشرية والغير بشرية التي تقع خارج إطار النظام السياسي والتي تضم العامل الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي والعسكري". و**العوامل الخارجية** التي تعرف بأنها "مجموعة العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة والتي تضم البيئة الإقليمية والبيئة الدولية"<sup>25</sup>. وتشكل هذه العوامل جملة المؤثرات التي تأخذ بحسبان صانع سياسة الدولة في صياغته ورسمه لدوره الخارجي.

بناء على ما سبق يتضح أن هنالك جملة من العوامل التي تحكم في دور مصر الخارجي وأثرت عليه في مراحلها المختلفة سواء كان ذلك بشكل إيجابي يتيح معه فرصا لأداء دور فاعل وبارز على الساحة الإقليمية أو كان سلبيا يفرض معه قيودا وعوائق على صانع السياسة الخارجية وعلى أداء دوره. حيث أن توفر عوامل داخلية كالموقع الجغرافي والثقافة والأيدولوجية والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية مقترنة بإرادة سياسية للتحرك جعلت مصر تمسك بزمام القيادة للنظام العربي في فترة من الفترات. كما أن توفر نظام دولي برأسين قد أعطى للقيادة المصرية إبان الحرب الباردة هامشا للمناورة ساعدها على تحقيق مصالحها وأهدافها والمرونة مع الضغوطات الخارجية.

ولعل المتتبع للسياسة المصرية على المستوى الخارجي يلاحظ أولوية للاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية، خاصة بعد فشل الأيدولوجية الناصرية في توحيد الصف العربي. الأمر الذي ساهم في تراجع دور مصر السياسي إزاء القضايا العربية والإقليمية ولعل هذا ما تكشف عنه التحركات المكثفة للدبلوماسية المصرية التي أصبحت تسير بخطى متسارعة بعد العهد الناصري إلى وقتنا الراهن في سعيها نحو تحقيق أفضلية للاقتصاد المصري، إذ تنوعت توجهات السياسة الخارجية وأدوار مصر تبعا لحاجاتها الاقتصادية. هذا الأمر دفع

24 . د.علي الدين هلال، دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، القاهرة، دار النهضة العربية، السنة 1987، الطبعة الأولى، ص: 281.

25 . د.محمد عوض الهزاعمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، الأردن، دار عمان للنشر والتوزيع، السنة 2004، الطبعة الثانية، ص: 16.



صانع القرار المصري إلى التوجه نحو بناء تكتلات اقتصادية وإقليمية شكلت حجر الزاوية في اقتصاده كما شكلت أداة لإضعافه وللتأثير على قراراته الخارجية<sup>26</sup>.

وعلى العموم فإن المحدد الرئيس الذي يتحكم في الدور الخارجي هو المحدد الاقتصادي باعتباره رافدا من روافد تعزيز قوة أي دولة والمحفز الأساس للدور الفاعل على المستوى الخارجي من خلال علاقات التأثير والتأثير. وسنولي هذا المحدد الأهمية للكشف عن مدى حضوره كعامل مقوم للدور المصري وموجها لسياستها تجاه القضايا الإقليمية والعربية وذلك من خلال المراحل التالية:

#### المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل منتصف السبعينات. (مرحلة الانكشاف الاقتصادي).

لقد بنت مصر سياسة خارجية نشطة أهلتها للعب دور القائد على الساحة الإقليمية والعربية إلا أن تزايد الأعباء الاقتصادية في الداخل والناجمة عن الزيادة المطردة لأعداد السكان، وأيضا توجيه موارد الدولة نحو التسليح وفقدان موارد همة ناتجة عن المواجهة مع إسرائيل بإقتران ما سبق بالفشل بجهود التنمية والاستثمار ترتب عنه انكشاف في الاقتصاد المصري الذي أدى بصورة تدريجية إلى تبني سياسة خارجية أقل نشاطا وأكثر انكفاء نحو الداخل وتراجعا للدور المصري إقليميا<sup>27</sup>.

#### المرحلة الثانية: مرحلة السبعينيات إلى بداية الثمانينيات (مرحلة التحول في التوجهات).

اتسمت هذه المرحلة بحضور العامل الاقتصادي كمؤثر مباشر على توجهات السياسة الخارجية المصرية خاصة في عهد أنور السادات الذي أولى العامل الاقتصادي أهمية كبيرة بالنظر إلى مدركاته وتصوراته وما كانت تمليه عليه آنذاك بيئته الإقليمية والدولية.

حيث تحولت مصر في سياستها وأهدافها نحو تعبئة الموارد الخارجية للتخفيف من حدة الفجوة بين الموارد والاحتياجات، عبر استخدام آلية القروض والمساعدات المشروطة بطبيعة الحال. هذه السياسة ادت إلى تغيير جذري في إستراتيجية المواجهة مع إسرائيل من جهة، وتغييرا في نمط العلاقات مع القوتين العظميتين والدول العربية من جهة أخرى. ما أدى إلى إنحسار الدور الخارجي المصري وإنكفائه إلى الداخل مع تبني الرئيس السادات شعار مصر أولا<sup>28</sup>.

#### المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الثمانينيات (مرحلة التبعية السياسية).

لقد دخلت مصر عقد الثمانينيات بحجم كبير من المشكلات الاقتصادية المتسمة بطابع الحدة والكثافة. فبالرغم من سياسات الانفتاح الاقتصادي وتبني سياسة إصلاحه، إلا أن مجمل السياسات التي أتبعت حتى نهاية هذه الفترة قد أفضت إلى **نتيجتين** كان لهما بالغ الأثر على القرار المصري الخارجي وحدود حرية حركة صانعه. **الأولى** تمثلت في الإعتماد الكامل على المعونة الأمريكية التي تشمل المنحة الغير مستردة والدعم العسكري والقروض الميسر. **والثانية** هي تزايد حجم الديون الخارجية إلى درجة استفحالها وتحولها إلى أزمة حقيقية، إذ عجزت الموارد الداخلية عن سد الأقساط المستحقة ما أوقع مصر في فخ المديونية التي يصعب تخطينه<sup>29</sup>. وبعد حرب الخليج الثانية عادت

26 . علي الدين هلال وبهجت قرني، *السياسة الخارجية للدول العربية*، مرجع سابق ذكره، ص: 247.

27 . المرجع السابق، ص: 247 إلى 248.

28 . د.علي الدين هلال، *السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنو السادات*، مرجع سابق ذكره، ص: 282.

29 . د.جمال علي زهران، *ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري*، مرجع سابق ذكره، ص: 45 إلى 47.

مصر تدريجياً إلى ممارسة دورها على الساحة الإقليمية لكن بشكل أقل فعالية وكثافة من خلال اكتفائها بمسيرة سياسة الدول المانحة أو من خلال لعب دور الوسيط تجاه القضايا العربية والإقليمية<sup>30</sup>.

يتضح لنا من خلال رصد بعض مراحل تطورات الاقتصاد المصري أنه كان يشكل دور المقوم والموجه لصانع السياسة الخارجية المصرية. وذلك من خلال انعكاسه على سلوك وتوجهات سياسته في تأرجح أدوارها بين الدور النشط والقائد إلى الدخول في الإنعزالية والانعسار وبين لعب دور الوسيط.

ولابد لنا الإشارة هنا أن الاقتصاد المصري يمتلك ما من شأنه التخفيف من حدة الضغوطات التي يتعرض لها من الخارج وخاصة فيما يتعلق بالسلع الإستراتيجية كالقمح والسلاح، والتي من شأن بقائها مرهنة لسياسة الدول المانحة والمصدرة تقييد الدور المصري والحد من إمكانية بروزه كفاعل على الساحة الإقليمية.

### الخوارج الرابع: نمط العلاقة المصرية مع أقطاب المحيط الخارجي.

#### (سيناريوهات التعامل ما بعد ثورة 25 يناير)

تعرضنا سابقاً للتغيرات التي أصابت توجهات السياسة الخارجية المصرية التي انعكست على طبيعة الدور المصري وحدود فاعليته من فترة إلى أخرى. وقد عرف هذا الأخير بؤادر للتغير عقب ثورة 25 يناير 2011، خاصة على مستوى نمط السلوك في التعامل مع قوى النظام الدولي وأقطابه، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالملفات الاقتصادية. وكذا على مستوى التعامل مع القوى داخل النظام الإقليمي وعلى رأسها إسرائيل والقوى الغير العربية إيران وتركيا وإن لم تضح الصورة بعد للدور المصري الحالي فيما يتعلق بالكم لتتمكن من رصد مواقفه ومعرفة مكانته في النظام الإقليمي نظراً لأن تحديد فعالية دور الدولة وتصنيفه يتأتى عبر مجموعة من الممارسات التي تتخذ من خلال مجموعة من القرارات التي تم توجيه سلوك الدولة الخارجي نحو نمط معين.

فحدثت النظام المصري الجديد فيما بعد الثورة وطبيعة الكم الهائل من الملفات والتفاعلات التي يعرفها محيطه الخارجي يتطلب من القيادة الجديدة الحذر في التعامل والتأني قصد خلق دور فاعل بناء يساعد مصر الثورة على استرجاع مكانتها ودورها كقائد للمنطقة العربية وقطباً يحسب له حساب في ميزان القوى الإستراتيجي في الشرق الأوسط، وسنقوم هنا بالحديث عن آفاق الدور المصري من خلال **نمط السلوك تجاه 1- الولايات المتحدة الأمريكية 2- العلاقة مع إسرائيل 3- العلاقة مع القوى الإقليمية غير العربية (إيران- تركيا)**. لكن قبل ذلك لابد لنا أن نتحدث عن ثورة 25 يناير 2011 ولو بشكل مقتضب لتتضح لنا الصورة عن إمكانية فعالية الدور الخارجي لمصر وحدوده من خلال المدركات الجديدة التي تشكلت لدى صانع القرار باعتباره أول رئيس منتخب لمصر بعد الثورة:

### 1- ثورة 25 يناير 2011 .

30 . توجت الجهود المكثفة التي بذلتها مصر لدى الحكومة الأمريكية وخاصة بعد مشاركة قواتها مع الحلف الغربي في أزمة الخليج الثانية، بإلغاء الديون العسكرية عنها من خلال صيغة توقفت بموجبها مصر عن دفع أقساط هذه الديون وفوائدها، من أول أكتوبر 1990، وحتى مارس 1991، كما تم إلغاء 90% من أصل الديون وفوائدها، وكذلك 815 مليون دولار كمساعدات اقتصادية، أنظر: د. بطرس بطرس غالي، *السياسة الخارجية المصرية 1983-1990*، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، السنة 1991، الطبعة الأولى، ص: 353.

تعبّر ثورة 25 يناير في مصر عن مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي التي انطلقت يوم الثلاثاء 25 يناير الموافق لعيد الشرطة في مصر، حدده الحراك الشبابي لحركة 6 أبريل المصرية لتلتحق به أطراف المعارضة بعد ذلك من مستقلين. ليعلن الإخوان المسلمون في الثالث من أيام الثورة التحاقهم بركب الحراك السياسي بالرغم من التصريحات الأولية التي أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية، لأن المشاركة تحتاج إلى تخطيط واتفاق بين كافة القوى السياسية قبل التزول إلى الشارع. وكانت الجماعة قد حذرت بأنه إذا استمر الحال على ما هو عليه فإنه لابد من حدوث ثورة شعبية<sup>31</sup>.

وكان قيام الثورة المصرية يمثل احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس حسني مبارك. وكان من أهم نتائج الثورة المصرية: 1- تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011. 2- حل الحزب الحاكم (الحزب الوطني). 3- إجراء أول انتخابات رئاسية لمصر بم عزل عن البيعة الحزبية للرئيس. 3- وصول أول رئيس لسلطة المصرية عن طريق الانتخابات منذ قيام ثورة الضباط الأحرار عام 1952. 4- وصول أول رئيس من أحزاب المعارضة إلى سدة الحكم المصرية ممثلة بـ "الإخوان المسلمين".

## 2- الولايات المتحدة الأمريكية:

إن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقة مع مصر تتحدد بشكل أساسي انطلاقاً من رؤيتها الشاملة لمنطقة الشرق الأوسط، وسعيها الدؤوب لتحقيق مصالحها والحفاظ عليها. وقبل فترة تسعينيات القرن المنصرم أي قبل تفرد الولايات المتحدة بزعامة النظام الدولي كقطب واحد مهيمن، عرفت هذه العلاقة تحولات على مستويين رئيسيين بين التباعد والتقارب وذلك تبعاً لطبيعة التغيرات السائدة آنذاك. فخلال فترة الستينيات كانت مصر تمثل الدولة القائد من خلال المواجهة مع إسرائيل نظراً لطبيعة الإيديولوجية الناصرية التي شكلت عاملاً من عوامل بروز دور مصر على الساحة الإقليمية. وقد أبدت مصر آنذاك ميلاً نحو المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي قصد كسب توريدات أكبر للسلاح من أجل المواجهة مع إسرائيل<sup>32</sup>.

دفع هذا الأمر الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب أوراقها تجاه دول المنطقة وخاصة مصر التي مثلت رأساً للنظام العربي وخطراً يهدد مصالحها في الشرق الأوسط<sup>33</sup>. وفي فترة حكم الرئيس السادات عرفت العلاقة مع الولايات المتحدة تغيراً جذرياً بدأ بطرد الخبراء السوفيت سنة 1976، والميول نحو المعسكر الليبرالي عبر عنه بسلسلة من المعونات الاقتصادية الأمريكية<sup>34</sup>. وعقب الرئيس حسني مبارك السادات الذي تولى مقاليد الحكم لمدة الثلاثة عقود ونيف، حيث ظلت هذه العلاقات يحكمها الاستقرار والتقارب والتبعية لسياسات

31. أنظر في هذا الشأن: الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة ويكيديا. [www.wikipedia.org/wiki](http://www.wikipedia.org/wiki).

32. أنظر دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، دار الشروق، السنة 1993، الطبعة الأولى، ص: 24.

33. تشكل هاجساً للإدارة الأمريكية في تلك المرحلة جراء تنامي الأحزاب الشيوعية واستخدام السوفيت لهيئة الأمم المتحدة لتدعيم موقف النظم العربية، بعد حالة التوتر التي سادت المنطقة آنذاك، الأمر الذي استغله السوفيت في عملية تكثيفهم لاستقطاب الدول العربية ما هدد معه مصالح الولايات المتحدة والذي أجبرها على التوجه نحو دول الشرق الأوسط بإستراتيجية استقطاب جديد تعتمد بالأساس على العامل الاقتصادي. أنظر في هذا الشأن: هنري لورنس، اللعبة الكبرى في الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة: د. محمد مخلوف، قبرص، دار قرطبة، السنة 1992، الطبعة الأولى، ص: 146 إلى 154.

34. كان هذا الميل ناتجاً عن السياسات السوفيتية آنذاك، مثل تقاعسها بتوريد الأسلحة لمصر سنة 1970؛ احتلالها لأفغانستان؛ عدم وجود رؤية واضحة تكشف أهدافها في المنطقة؛ محاولة إبقاء الوضع في الشرق الأوسط بين حالة اللا حرب واللا سلم؛ محاولتها جعل العرب تابعين لها دائماً؛ وقد اقترح الرئيس أنور السادات بأن موسكو تأمل في استخدام روح "الوفاق" لإزالة أزمة الشرق الأوسط، بينما تتمتع (موسكو) بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز نفوذها في العالم العربي، وعلق محمد حسنين هيكل على هذا الأمر بقوله: "ينبغي أن ندرك أن هناك حدوداً لما يمكن للاتحاد السوفيتي أن يعطيه"، دان تشيرجي، أمريكا والسلام، مرجع سابق ذكره، ص: 31 إلى 33.

الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت كثيراً موضع إنتقادات، ليتسم الدور المصري خلال هذه الفترة بالتراجع والانكفاء نحو الداخل كما ذكرنا سابقاً.

وفيما بعد ثورة 25 يناير 2011 كان هنالك تخوف في البداية من طبيعة وماهية ما سيؤول اليه توجه النظام المصري خارجياً. نظراً للأبعاد الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ورؤيتها لتوجهات مصر، وتخوفاً من تحول مسار العلاقات ليعطي ذلك مصر فرصة من شأنها استرجاع مكانتها ودورها في النظام الإقليمي الذي فقدته منذ عقود نظراً لسياسة المسايمة مع السياسات الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل والموقف من القضية الفلسطينية. لكن هذا التخوف لم يكن يصل إلى حد الاعتقاد بقطع العلاقات بين الطرفين وذلك لطبيعة هذه الأخيرة التي تحكمها مصالح مشتركة وعميقة بعيدة المدى، كالحرب على الإرهاب والاتفاقات الاقتصادية والاستثمار والمعونات المالية واتفاقات إيجاد حلول سلمية لصراعات المنطقة. كما أن حاجة الاقتصاد المصري للدعم والمساعدات الأمريكية أبقى على هذه العلاقات لتبنى على أساس المصالح المتبادلة لكي لا يبقى قرارها الخارجي مكبلاً ومرتهناً للمساعدات الأمريكية. ويصعب توقع ما ستكون عليه العلاقات المصرية الأمريكية خلال السنوات والعقود القادمة، فلا يمكن اعتماداً أي مؤشرات أو قرارات قد تصدر عن جانب أو آخر لتحكم هذه العلاقة في الوقت الراهن نظراً لطبيعة الوضع الداخلي المصري وحاجته للنهوض من وضعية التردّي التي يعرفها من جهة، والمتغيرات والتفاعلات الإقليمية المتسارعة من جهة أخرى .

### 3- العلاقة مع إسرائيل.

اتخذت العلاقات المصرية الإسرائيلية أنماطاً عدة بين الاصطدام والهدنة وصولاً إلى السلام، فكل مجرى من هذه الأنماط كان يقابله تقليباً وتغييراً على مستوى الدور المصري. فالممارسات الناصرية كانت تعبر عن نمط المواجهة المباشرة لتلعب دور القائد، ونمط السادات كان يعبر عن دور السلام المحقق للمصلحة الوطنية، لتستمر بعد ذلك العلاقات في إطار اتفاقية السلام ولكن بأبعاد وتوجهات اقتصادية<sup>35</sup>، أو من خلال لعب دور الوسيط تجاه القضية الفلسطينية ونمط العلاقات في ما بين الدول العربية وإسرائيل.

وبعد ثورة 25 يناير 2011 فإن نمط العلاقة خاصة في ظل حكم الإخوان المسلمين سيكون أقل تعاطياً وأقل وداً. هذا الأمر لا يعني أن هنالك احتمال لرجوع حالة الاصطدام والصراع المباشر، بل ستكون العلاقات مبنية على أسس ثنائية ملتزمة بمبدأ التعامل بالمثل، وسياسة غير متعارضة مع موقف مصر تجاه القضايا العربية والإسلامية وغير منتقدة على المستوى الداخلي والخارجي خاصة في المحيط العربي. وفي إطار الضغوطات الدولية التي تتعرض لها مصر من أجل الإبقاء والالتزام بمعاهداتها المبرمة تجاه إسرائيل فإن مصر أن تستغل هذا الموقف في خلق دور لها خاصة تجاه القضية الفلسطينية في التحول من الضغط على الفلسطينيين إلى دعم مطالبهم بصورة أكثر واقعية وأكثر حزماً انطلاقاً من الوسائل التي تمتلكها مصر كسلعة الغاز التي كانت تقدمها مصر لإسرائيل بأسعار تفضيلية فمن شأن استغلال مصر للكثير من الأوراق التي تمتلكها إبراز دورها على الساحة الإقليمية في المرحلة القادمة بشكل يتناسب مع مكانتها في النظام العربي.

35 د.حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية النهائية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية السنة 1986، الطبعة الثانية، ص: 47 إلى 48.

\* لعل هذا الأمر ما ترجمته زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلري كلينتون" بتاريخ 14 يونيو 2012 للقيادة المصرية الجديدة التي كان من بين أهدافها التأكيد على استمرار المصالح المتبادلة، وتأكيد الدعم الاقتصادي لمصر واستمرار الاتفاقيات والعهود المبرمة بين الطرفين.

#### 4- نمط العلاقة مع القوى الإقليمية الغير عربية.

##### 1- إيران.

إن علاقة إيران بالدول العربية تنقسم في طبيعتها إلى ثلاثة مستويات<sup>36</sup>:

أ- دول تقوم بينها وبين إيران علاقات لها طبيعة التحالف الإستراتيجي، (كسوريا ولبنان).

ب- دول لها علاقات عادية أو شبه عادية، (كالأردن).

ت- دول لها علاقات متوترة، (كمصر).

من خلال التصنيف أعلاه يتضح أن العلاقة بين إيران ومصر هي علاقات ذات نمط متوتر وذلك منذ نشأة هذا الخلاف سنة 1979 بعد الثورة الإسلامية الإيرانية وعودتها لإقامة علاقات مع الدول العربية<sup>37</sup>، وهو التوتر الذي نشأ نتيجة لتباين المواقف بين الطرفين تجاه بعض الملفات والقضايا العربية. كقضية الجزر الإماراتية، والحرب الإيرانية - العراقية، وكذا الاختلاف حول موقف إيران الرفض لعملية التسوية مع إسرائيل<sup>38</sup>.

وبعد وفاة الحسيني سنة 1989 أظهرت القيادة الإيرانية الجديدة نوايا في التخلي عن إستراتيجيتها في تصدير الثورة، ما اتاح معه فرصة لبناء علاقات جديدة مع محيطها العربي، وهذا ما تحقق في منتصف تسعينيات القرن الماضي بربط علاقات ذات أبعاد اقتصادية مع مصر خاصة في إطار التنمية التي كانت تشهدها آنذاك كلى الدولتين. إلا أن الفترات التي تلت هذا التعاون أتمت العلاقة بالتوتر والجمود في التعامل المقترن بالتوتر أحيانا خاصة بعد غياب العراق كدولة حماية من الخطر الشيعي إثر الحرب الأمريكية عليه عام 2003. ما دفع إيران لمحاولة إبراز دورها على الساحة الإقليمية بعد تدمير العراق متنافسة بذلك مع تركيا على النفوذ في المنطقة وغياب لأي قطب عربي قادر على الموجهه او قادر على تحقيق توازن إستراتيجي لصالح الدول العربية.

وعقب ثورة 25 يناير 2011، كان الرئيس محمد مرسي أول رئيس مصري يزور إيران منذ قيام الثورة الإسلامية، وتسليمه رئاسة حركة عدم الانحياز بشكل شخصي لإيران خلال افتتاح القمة السادسة عشر للحركة بتاريخ 30 من أغسطس آب 2012 في طهران معبرا بذلك عن التزام العهد الجديد بكافة المعاهدات والاتفاقات الدولية وكذا عن التأكيدا على أن مصر من أوائل المؤسسين لحركة عدم الانحياز. هذا التحرك جعل الكثير من المحللين السياسيين يتوقعون استئناف العلاقات المصرية الإيرانية بعد قطيعة وتوتر داما أكثر من ثلاثة عقود بالرغم من اختلاف الرؤى بين الطرفين حول الوضع الأمني والسياسي في المنطقة.

ولابد لنا من القول هنا أن على مصر ما بعد الثورة أن تعيد النظر في علاقتها مع إيران ذات الثقل الإقليمي والعالمي، وأن تستغل مصر هذه العلاقة قصد إبراز دورها وتخفيف حدة الضغوطات الخارجية عليها والأمريكية منها على وجه التحديد. وكذا استغلال هذه الورقة كأداة ضغط في تحقيق دور عربي مصري تجاه قضية الصراع العربي-الإسرائيلي لصالح الفلسطينيين، والضغط أيضا قصد تحقيق مكاسب اقتصادية

36 د.علي الدين هلال، *علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينات*، القاهرة، أعمال المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث السياسية القاهرة 5-7 ديسمبر 1998، السنة 2001، الطبعة الثانية، ص: 224 الى 225.

37 محمد صادق الحسيني، *الحوار العربي - الإيراني*، مجلة المستقبل العربي، العدد 144، السنة 1991، ص: 133.

38 د.علي الدين هلال وآخرون، *العرب والعالم*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 1988، الطبعة الأولى، ص: 212 الى 214.

من جراء عملية سلامها مع اسرائيل والاستفادة من هذه العلاقات باعتبار أن إيران تشكل بوابة مصر للجمهوريات الإسلامية ما يمكنها من إبراز دورها والرجوع بقوة للساحة الإقليمية والدخول في سباق ميزاتها الإستراتيجي.

## 2- تركيا.

تميزت العلاقات التركية - العربية بأنها ذات أبعاد عدة: (البعد التاريخي، البعد الاقتصادي، البعد الديني). والتي من خلالها نشأت مجموعة من التداخلات والتباينات في العلاقات بين الطرفين. كما كان لمواقف تركيا الحديثة بالرغم من قطع صلتها الثقافية بالتراث العربي والإسلامي الأثر في تداخل هذه العلاقات وتكثيفها<sup>39</sup>:

- كاشتراتها في معاهدة (لوزان) أن تنازلها عن أملاكها في الدول العربية يجب أن يرتبط بقيام دول ذات سيادة.
- إنهاء مشاكلها الحدودية مع العراق.
- تقليص علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب 1967.
- استقبالتها لمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح مكتب لها منذ عام 1978.

وفي إطار العلاقات المصرية - التركية تأثر صانع القرار المصري بالبعد التاريخي والديني لتركيا خاصة بعد تحولها الى فاعل رئيسي وأساسي على الساحة الإقليمية على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي. ولعل تقارب الرؤى التركية المصرية ازاء بعض الأزمات والقضايا العربية مثل فعاليتها تجاه القضية الفلسطينية وسعيها لإرساء الديمقراطية الداخلية تعد أحد الملامح الأساسية في تعاطي العلاقات بين الدولتين. فتوجه صانع القرار المصري نحو تركيا ينبع من كون هذه الأخيرة تشكل العمق الإستراتيجي للدول العربية، وشريكا مهما على المستوى الإقتصادي<sup>40</sup>. لكن هذه التنامي في النفوذ الإقليمي لتركيا كان في بعض المراحل يشكل حاجسا لصانع القرار المصري خاصة في ظل تراجع دوره كفاعل على الساحة الإقليمية.

ولقد أكدت زيارة الرئيس التركي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011 على أهمية هذه العلاقات لكلى الطرفين والتي تعتبر اساسا لخلق أرضية من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري مع مصر ما بعد الثورة. فتركيا ترى في مصر شريكا جديدا على المستوى الاستراتيجي في المنطقة خاصة بعد تراجع علاقاتها مع اسرائيل<sup>41</sup>. التي أبدت تخوفا من هذه الشراكة خاصة في ظل الحديث عن إجراء مناورات عسكرية تركية- مصرية نهاية العام الماضي في ظل التقارب في المرجعية بين الحزبين الحاكمين في مصر وتركيا (المرجعية الدينية)، الأمر الذي يعزز الالتقاء في التوجهات بين تركيا ومصر لكن الاحتقانات التي يعرفها الداخل المصري في الوقت الراهن حالت دون توطيد العلاقات بشكل يساعد مصر على النهوض من الأزمات التي تعرفها.

39. السيد يسين، نحو تأسيس نظام عربي جديد، عمان، الأردن، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، السنة 1992، الطبعة الأولى، ص: 83 الى 85.

40. لقد تعززت الشراكة التركية - المصرية في ظل حكومة "أردوغان"، إذ ارتفع حجم التبادلات التجارية بين الطرفين ليصل الى خمسة أضعاف عن حجم التبادل الاعتيادي في السنوات السابقة. انظر: الموقع الإلكتروني لجريد العربي، بتاريخ 11-8-2011. [www.arabic.peopledaily.com](http://www.arabic.peopledaily.com). انظر الرابط الإلكتروني للصفحة في لائحة المراجع.

41. انظر: الموقع الإلكتروني لجريدة اليوم السابع بتاريخ، 3-3-2011. [www.youm7.com](http://www.youm7.com).

انظر رابط الصفحة الإلكتروني في لائحة المراجع.

وإذا ما أرادت القيادة الجديدة لمصر العودة إلى الساحة الإقليمية كفاعل فإنه ليس أمامها سوى استغلال تقارب الرؤى التركية - العربية تجاه القضايا الإقليمية. والتوجه نحو تركيا لما تمثله من شريك إقليمي قادر على الدفع بدور مصر إلى الأمام، وذلك بإعتبار تركيا بوابة لأوروبا وشريكا مهما على المستوى الاقتصادي والدبلوماسي في المنطقة.

### الخاتمة

يتضح مما سبق أنه لا وجود للخلاف حول أهمية الدور الذي تلعبه مصر في المنطقة العربية. والذي منحها إلى حد كبير كثيرا من مكانتها وزخيمها السياسي في النسق الإقليمي منذ أمد بعيد. حيث استطاعت مصر في فترة من الفترات أن تمارس دورا فاعلا على الساحة الإقليمية، وتمثل الدولة القائد للنظام العربي. بيد أنه في الآونة الأخيرة وُضعت العديد من علامات الاستفهام حول طبيعة هذا الدور وما أصبح يعتره من اختلالات ومظاهر للتغيير ذهبت بالدور المصري للانزلاق نحو الانحسار والتراجع وكذا الخروج عن المألوف بشكل غير معهود. ويمكن أن يعزى هذا التراجع والضعف خاصة فيما يتعلق بالملفات والقضايا الإقليمية إضافة إلى التغيير المستمر في معطيات البيئة الإقليمية والدولية وما تفرضه معها من ضغوطات على صانع القرار المصري من جهة، ومن جهة أخرى إلى الإشكالات الداخلية، هذا دون إغفال إرادة التحرك نفسها التي وإن وجدت تستطيع مصر أن تجد لها هامشا للتأثير في دوائر تحركها الخارجي.

من هنا فإن محاولتنا لاستشراف آفاق توجه وأبعاد الدور الإقليمي لمصر لا بد وأن يستند في جوهره إلى التوازن فيما بين الأهداف الإستراتيجية الأساس التي تعنى بها مصر ما بعد الثورة وبين البدائل والاختيارات المتاحة أمام صناع القرار الجدد على نحو يمكن من بلوغ تلك الأهداف وتحقيقها. الأمر الذي من شأنه تحقيق المصالح الوطنية لمصر ويمكنها من استرجاع مكانتها ودورها على الساحة الإقليمية.

هذا التصور بإمكانية عودة مصر ما بعد الثورة كفاعل أساسي ومحوري إقليميا قد لا يكون سرمديا. حيث أن هنالك العديد من العوامل والإشكالات التي تعصف بإمكانية استرجاع هذا الدور في الفترة القادمة. ومن بين أهمها: 1- الوضع المتردي الذي يعرفه الداخل السياسي المصري باعتبار أن الاستقرار السياسي للدولة يؤهلها لممارسة دور فعال خارجيا. 2- عودة الهاجس الأمني خاصة في ظل جوار جغرافي يعرف العديد من التفاعلات ما يدفع صانع القرار المصري للالتفات للوضع الداخلي على حساب الدور الخارجي. 3- التحديات الاقتصادية عقب ما عرفه الاقتصاد المصري من انهيار جعل من استقلالية قراره في ظل حاجته للمساعدات الخارجية مغامرة محفوفة بالمخاطر في هذه الآونة. وقصد تجاوز هذه الأزمات وإتاحة الفرصة لمصر للنهوض من وضعيتها الراهنة وممارستها لدورها بشكل يضمن رجوعها كقطب عربي فاعل على الساحة الإقليمية، فلا بد من تحقيق التفاف شعبي حول القيادة المصرية المنتخبة. خاصة من قبل أطراف المعارضة والنخب الاقتصادية. إضافة إلى مراجعة كافة الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي لم تحج مصر ثمار إبرامها وعلى رأسها اتفاقية السلام مع إسرائيل. إضافة إلى دعم القوى العربية والإقليمية لمصر، وتوفير إرادة النهوض والعودة لتحقيق توازن استراتيجي في المنطقة لصالح الدول العربية. ولعل توجه القيادة المصرية الجديدة وتفاعلها مع محيطها الإقليمي يعد خطوة ناجعة لإعادة بناء دور مصر وتعزيز حضورها على الساحة الإقليمية.

### لائحة المراجع:

- 1- د. أمين مشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، 2002.



- 2- د. أمين مشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
- 3- السيد يسين، نحو تأسيس نظام عربي جديد، عمان، الأردن، دار الفارس للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 1992.
- 4- د. بطرس بطرس غالي، السياسة الخارجية المصرية 1983-1990، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1991.
- 5- د. عبد القادر فهمي، النظام الاقليمي العربي إحتتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عمان، الأردن، دار الأوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999.
- 6- دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1993.
- 7- د. حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية النهائية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1986.
- 8- د. جمال علي زهران، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، القاهرة، المحروسة للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
- 9- د. سعد أبودية، عملية إتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
- 10- د. محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، سلسلة أطروحات الدكتوراة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- 11- مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2009.
- 12- د. علي الدين هلال، د. بهجت قرني، السياسة الخارجية للدول العربية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الثانية، 2002.
- 13- د. علي الدين هلال، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينات، القاهرة، أعمال المؤتمر السنوي الثاني عشر لبحوث السياسية القاهرة 5-7 ديسمبر 1998، الطبعة الثانية، 2001.
- 14- د. علي الدين هلال وآخرون، العرب والعالم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1988.
- 15- سعد الدين إبراهيم، مصر والعرب، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1984.
- 16- مغاوري شلي علي، الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2004.
- 17- هيثم الكيلاني، الإستراتيجية العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948 - 1988، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1991.
- 18- هنري لورنس، اللعبة الكبرى في الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة: د. محمد مخلوف، قبرص، دار قرطبة، الطبعة الأولى، 1992.
- 19- محمد صادق الحسيني، الحوار العربي - الإيراني، مجلة المستقبل العربي، العدد 144، 1991.

- 20- د. مازن غرايبة، الدور في السياسة الخارجية، عمان الاردن، كلية العلوم التطبيقية، ورقة مقدمة لندوة الساسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات 28-29-4-1998، 1998.
- 21- د. منير محمود بدوي، الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولاً، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ورقة مقدمة إلى ندوة الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة 24-25 يونيو 2003، 2003.
- 22- د. علي الدين هلال، دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1987.
- 23- د. محمد عوض الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، الأردن، دار عمان للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004.
- 24- جريدة العربي، بتاريخ 11-8-2011. الرابط الإلكتروني للصفحة.  
<http://arabic.peopledaily.com.cn/31663/7566507.html>
- 25- جريدة اليوم السابع، بتاريخ 3-3-2011. الرابط الإلكتروني للصفحة.  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=362553&SecID=65>